



## الاتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الاقتصادي

د. مفتاح صالح جامعة بسكرة

### مقدمة:

لم تكثف سنة 1999 بكونها السنة التي تنتهي فيها الألفية الثانية من التاريخ، ولكنها انتهت بحدث اقتصادي هام وهو إطلاق دول الاتحاد الأوروبي لعملتها الموحدة (اليورو) في بداية جانفي من السنة المذكورة، وهذا للتأكيد على أن القرن الحادي والعشرين يحمل معه تغيرات وتطورات أكثر أهمية تتطلب فضاءات عمل قوية مختلفة عن السابق لتحسين إدارة التنافس على المستوى الدولي.

ولهذا يعتبر الاتحاد الأوروبي النقدي من أهم تجارب التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن، حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار اقتصادي لأوروبا، وفي هذا البحث نحاول التعرف على النظام النقدي الأوروبي ما قبل اليورو أولاً، قبل أن ننقل إلى الإطار التنظيمي والمؤسسي للاتحاد النقدي الأوروبي في النقطة الثانية، ثم تأثيرات اليورو على الاقتصاد الأوروبي وعلى اقتصاديات العربية ثالثاً.

**I - نظام النقد الأوروبي ما قبل اليورو :** إن حلم الوحدة الأوروبية راود الكثير من القادة في هذه القارة ابتداء من الملك شارلمان مروراً بالقائد نابليون وهتلر والذين حاولوا فرضها بالقوة العسكرية إلا أن ذلك لم يحدث، ولقد كانت إفرازات انتهاء الحرب العالمية الثانية المحفز الأول للتفكير الجدي في إقامة نوع من التكتل والتعاون بين دول القارة، وفي هذا العرض سنحاول أن نقدم نبذة عن مسيرة الاتحاد الأوروبي، لننتقل بعد ذلك إلى أهم معالم نظام النقد الأوروبي.

**I.1- التطور التاريخي لنشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية:** تم في سنة 1947 توقيع اتفاقية تأسيس الاتحاد الاقتصادي (البنلوكس Benelux)، وكان يشمل ثلاث دول أوروبية هي: هولندا، بلجيكا ولكسمبورغ، وفي عام 1949 تم تكوين المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي على إثر مشروع مارشال وضمت تلك المنظمة 17 دولة أوروبية،

وبعد الإعلان بعام عن خطة روبرت شومان (SHUMAN) وزير خارجية فرنسا، أي في سنة 1951 تكونت النواة الأولى للوحدة الأوروبية حينما أعلن في باريس عن إنشاء جماعة الفحم والصلب الأوروبي CECA التي وقعت عليها ست دول هي: ألمانيا وفرنسا وإيطاليا ودول البنيوليكس (بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ)، وكان الهدف من هذا الاتفاق هو تنظيم التنافس بين الصناعات الأوروبية، ومع أن فترة الخمسين سنة الماضية كانت مليئة بالعمل الأوروبي في اتجاه تحقيق الوحدة، إلا أنه يمكننا تحديد المحطات الرئيسية التالية:

**I.1.1 - معاهدة روما:** إن اتفاقية روما الموقعة في مارس 1957 بين الدول الست المذكورة أعلاه تعتبر الوثيقة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية CEE<sup>(1)</sup> والهادفة إلى تلاحم اقتصاديات هذه الدول بشكل تدريجي عن طريق إنشاء سوق مشتركة تتيح حرية حركة الأفراد والسلع والأموال عبر الحدود المشتركة. كما نصت هذه الاتفاقية على إلغاء التعريفات الجمركية تدريجياً وعلى ثلاث مراحل تنتهي في العام 1970 بالتحريم الكامل للتجارة. وفي السنة نفسها وقعت نفس الدول اتفاقية تأسيس المجموعة النووية الأوروبية EURATOM. وقد شكلت المجموعات الثلاث السالفة الذكر ما سمي بالمجموعة الأوروبية (CE)، وقد تم التوقيع في بروكسل في العام 1967 على اتفاق التوحيد الذي بموجبه يصبح للمجموعة الأوروبية الهيئات التالية:

- مجلس وزراء مشترك، - مفوضية مشتركة، - جمعية برلمانية، ومحكمة أوروبية.

وقد تسارعت الخطوات التوحيدية، إذ تم الإعلان في عام 1968 عن قيام الاتحاد الجمركي بين الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية وتم اعتماد تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.



**I. 2.1 – الرغبة في إنشاء نظام نقدي أوروبي:** ابتداء من منتصف الستينيات ومع بداية متاعب نظام النقد الدولي (نظام بريتن وودز) وقبل أن ينهار في بداية السبعينات، بدأ الأوروبيون التفكير في وضع نظام نقد أوروبي، حيث تم في سنة 1970 تشكيل لجنة تحت رئاسة بير وارنر (باسم رئيس وزراء لوكسمبورغ) وكلفت بوضع خطة مفصلة تهدف إلى تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية بشكل تدريجي وعلى مراحل تستغرق ما بين 7 إلى 10 سنوات، وقد تمت المصادقة على الخطة في مارس 1971،<sup>(2)</sup> ولكن قبل البدء في تنفيذ توصيات هذه اللجنة في أوت 1971 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قرارها بوقف تحويلات الدولار إلى ذهب، وبسبب استئصال أزمة النظام النقدي الدولي بعد الصدمة النفطية الأولى عام 1973، وما أدت إليه من تراجع في أسعار المحروقات ودخول الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود، وكان على الأوروبيين انتظار العام 1978 ليتم الاتفاق على خلق نظام نقدي أوروبي بدأ العمل به في يوليو 1979 بإنشاء وحدة النقد الأوروبي الإيكو (ECU).

**I. 2 – مراحل تطور نظام النقد الأوروبي:** لقد جاء نظام النقد الأوروبي متأخرا، إذ لم تظهر بوادره إلا مع تدهور نظام بريتن وودز في بداية السبعينات من القرن الماضي. وخلال سعيها لوضع نظام نقدي فعال عرفت الدول الأوروبية تجربتين متميزتين قبل الوصول إلى مرحلة اليورو.

**I. 2.1. نظام الثعبان النقدي في النفق: (Snake in tunnel):** لقد نص اتفاق واشنطن عام 1971 على أن أسعار صرف عملات مختلف الدول يمكن أن تتغير ضمن حدود  $\pm 2.25\%$  من حيث تكافؤها بالدولار، وبهدف الحد من هذه المرونة الواسعة اتفقت الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (OCDE) على أن يكون هامش التقلب بين عملاتها كحد أقصى  $\pm 1.25\%$ ، وهذا يعني أنه أصبح لأسعار صرف عملات الدول الأوروبية هامش، الأول بالنسبة للدولار والثاني بالنسبة لأسعار صرف العملات الأوروبية بعضها ببعض، وقد تم العمل بهذا النظام ابتداء فاتح ابريل 1972 وعرف بنظام "الثعبان داخل النفق"، فيعود أن هناك حدودا عليا وحدودا دنيا لحركته وهو يتلوى داخل نفق ويمثل النفق الهامش الذي يمكن لأسعار صرف هذه العملات بالدولار أن تتقلب في حدوده صعودا وهبوطا<sup>(3)</sup>، أما أسعار الصرف الفعلية فتمثل الثعبان. إن هذا النظام يعمل على إبقاء الثعبان في النفق باستمرار، وسعة هذا النفق تضيق بانخفاض الهامش الذي تتقلب حوله العملات. لكن نظام الأفعى داخل النفق لم يستمر طويلا نظرا لإضطرابات أسواق المال الدولية، وخاصة فيما يتعلق بتدهور أسعار صرف بعض العملات الأوروبية مثل الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية والكورون الدانمركي ومن ثم تعويم هذه العملات. لقد انتهى الأمر بالأوروبيين إلى أن تعدد العملات واختلاف معدلات الصرف داخل السوق الأوروبية المشتركة يكبد المؤسسات الصناعية عشرات المليارات لتغطية نفقات التحويل، وبالتالي يتوجب عليهم إيجاد آلية جديدة لتنظيم العلاقات بين العملات.

**I. 2.2. نظام الإيكو: ECU:** وفي سعيها إلى نظام نقدي متماسك وفعال أصدرت الدول الأوروبية في نهاية العام 1978 قرارا يقضى بإعادة بعث عملية الإتحاد النقدي وتنسيق السياسات النقدية والاقتصادية فيما بينها، ليبدأ في العام 1979 العمل بنظام نقدي جديد هو (ECU) المكونة من سلة عملات دول الإتحاد وتحسب قيمتها على أساس مساهمة عملة كل دولة داخل الإتحاد على أساس أوزان ترجيحية تتناسب مع حجم الإنتاج القومي لها وحصتها في التجارة الخارجية لدول الإتحاد<sup>(4)</sup> يتكون من:

- \* آلية ضبط سعر الصرف.
- \* آليات التسهيلات الائتمانية.
- \* وحدة النقد الأوروبية.

**أولا: آلية ضبط أسعار الصرف:** انضم إلى هذه الآلية كل أعضاء الجماعة الأوروبية في ذلك الوقت ما عدا بريطانيا التي لم تنضم إليها إلا في العام 1990، وتقوم هذه الآلية على ثلاث ركائز أساسية:



- تحرير أسعار صرف العملات الأوروبية الأعضاء صعودا وهبوطا حول القيمة المركزية للمارك الألماني في نطاقين، الأول هو النطاق الضيق الذي يسمح بصعود وهبوط العملة بنسبة 2.25% حول القيمة المركزية للمارك، والنطاق الثاني هو النطاق الأوسع الذي يسمح بتغيير العملات في حدود 6% حول القيمة المركزية للمارك، وقد انضوت بعض العملات في النطاق الضيق وبعضها في النطاق الواسع، وفي العام 1993 ونتيجة للأزمة النقدية في صيف عام 1992، تم توسيع النطاق الأوسع إلى 15% لجميع العملات.

- الاعتماد على وحدة النقد الأوروبية الإيكو حيث أنها تستخدم كمرجع معياري لأسعار الصرف المركزية، وتستخدم أيضا كوسيلة لتقييم الالتزامات والحقوق الناجمة عن التدخل في الأسواق المالية للحفاظ على استقرار صرف عملات دول الجماعة الأوروبية.

- لا يتم تعديل أسعار الصرف المركزية التي تحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية إلا باتفاق دول الجماعة.

**ثانيا: آليات التسهيلات الائتمانية:** يسمح لبعض دول الجماعة التي تعاني مشاكل اقتصادية معينة بالاقتراض من صندوق النقد الأوروبي الذي أنشئ لهذا الغرض وذلك من أجل الحفاظ على أسعار صرف عملاتها. ويتخذ الاقتراض من هذا الصندوق واحدا من الأشكال الثلاثة التالية:

- تسهيلات الائتمان قصيرة الأجل (1.5 شهرا إلى 3 شهور) وهي غير مشروطة

- دعم نقدي قصير الأجل، ويتمثل هذا الدعم في تقديم مساعدات نقدية للدول التي تعاني عجزا مؤقتا في ميزان المدفوعات وهو عادة لمدة 3 شهور إلى 9 شهور.

- المساعدة المالية متوسطة الأجل، وقد رصد لهذه المساعدات مبلغ 11 مليار إيكو.

**ثالثا: وحدة النقد الأوروبية:** لقد كانت البداية حين اتفق الرئيس الفرنسي جيسكار دستان ومستشار ألمانيا الغربية هلموت اشميت في عام 1978 على تسريع مشروع الوحدة النقدية بحيث تحل هذه العملة محل الدولار في التسويات والمعاملات الخارجية، ووافق زعماء دول الجماعة الأوروبية عليه في نهاية نفس السنة ليبدأ العمل بنظام النقد الأوروبي في يوليو 1979 مع استحداث وحدة النقد الإيكو، وهي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية التي كانت في ذلك الوقت تضم 9 دول، انضمت بعد ذلك اليونان 1981 ثم أسبانيا والبرتغال في العام 1986.

وتحدد الأوزان النسبية لكل عملة من عملات السلة حسب الوضع الاقتصادي وقوته واستقرار عملته بالنسبة إلى كل دولة، على أن تتم مراجعة الأوزان كل 5 سنوات.

ولإعطاء نظرة عن قوة العملات المشكلة للسلة نقدم أوزانا تعود لعام 1995 كما يلي:

**جدول رقم (1): أوزان العملات المشكلة للسلة سنة 1995.**

| الدولة    | المانيا | فرنسا  | بريطانيا | إيطاليا | هولندا | بلجيكا | اسبانيا | الدنمارك | إيرلندا | اليونان | البرتغال |
|-----------|---------|--------|----------|---------|--------|--------|---------|----------|---------|---------|----------|
| العملة    | المارك  | الفرنك | الجنيه   | الليرة  | فلورين | الفرنك | ابيزيتا | الكرون   | الجنيه  | ادراخما | الأسكود  |
| الوزن (%) | 33.3    | 20.4   | 10.47    | 7.17    | 01     | 8.75   | 4.24    | 2.72     | 1.04    | 0.47    | 0.71     |
|           |         | 9      |          |         | 0.47   |        |         |          |         |         |          |

المصدر: د/ فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية: النشأة والتطور والآثار، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2000، ص 26.

ومنذ عام 1981 أصبح الإيكو مستخدما في جميع مجالات النشاط الاقتصادي في المجموعة الأوروبية، ووسيلة دفع بين البنوك المركزية الأوروبية، لذلك فإن وحدة النقد الأوروبية تستخدم كما يلي<sup>(5)</sup>:

- كمقياس مشترك لحساب السعر المركزي في النظام النقدي الأوروبي

- كمقياس للانحرافات بين السعر الفعلي لوحدة النقد الأوروبية والسعر المركزي للعملات الأوروبية بهدف التحقق من مدى وقوع هذه الانحرافات ضمن الهامش المقرر لها.



- لتقييم الديون والالتزامات بين البنوك المركزية الأوروبية، وأيضا لحساب القروض المقدمة من صندوق النقد الأوربي للدول التي تعاني من صعوبات في إبقاء تقلبات قيمة عملتها ضمن الهامش المحدد لها.
- لوضع ميزانية المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

**3.2.I الورقة البيضاء سنة 1985 :** وتعتبر كل من الورقة البيضاء سنة 1985 و الوثيقة الأوروبية الموحدة سنة 1987 هما المكونان الأساسيان لمشروع أوربا الموحدة عام 1992 ،وتضم الورقة البيضاء(300) إجراء تم تخفيضها إلى (279) مع تحديد جدول زمني لجميع الأعمال، وتم إنجاز ما يقرب 25 في المائة من الجدول الزمني خلال الفترة من مارس 1985 إلى نهاية 1988<sup>(6)</sup>.

**4.2.I- الوثيقة الأوروبية الموحدة:** بتاريخ 17 فبراير 1986 تم إدخال تعديلات على اتفاقية روما بموجب الاتفاقية الموقعة في لكسمبورغ وهي الوثيقة المسماة بالوثيقة الأوروبية الموحدة، حيث تولد لدى الأوربيين شعور سلبي إزاء وضعيتهم الاقتصادية<sup>(7)</sup>، إذ اكتشفوا أن أوربا كانت أسوأ أداء من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الأزمة.

إن نسبة أوربا في السوق العالمي في تراجع، رغم أن نسب الدول الأوروبية منفردة في تزايد، وبالرجوع إلى أرقام الجات للعام 1990 فإن حصة الدول الأوروبية التسع الأكثر غنى تصل إلى 38.3% من الصادرات العالمية من البضائع، ومن بين الدول العشرة المصدرة الكبار توجد ست دول أوروبية يمثلون نسبة 37.7% من السوق العالمية.

أما حين ننظر إلى حصة أوربا من الصادرات العالمية فإنها تكاد تكون مستقرة، لكن عندما نركز بالصادرات خارج المجموعة الأوروبية فإن هذه الحصة تميل للانخفاض. وتميزت الأوضاع القطرية بانخفاض نسبي في معدلات الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة، وهو ما تطلب وضع هذه الوثيقة التي أكدت على ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة بين الأعضاء بحيث تكون جميعها سوقا واحدة أطلق عليها اسم " Marché intérieur " بطريقة تدرجية تنتهي في 1992/12/31 مع التأكيد على حرية حركة رؤوس الأموال وإلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية والتحرير الكامل لعناصر الإنتاج، والاهتمام بالمناطق الريفية وتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية، كما اهتمت الوثيقة بالسياسة الخارجية الأمنية لدول الاتحاد.

**3.I- معاهدة ماستريخت:** تعزز البناء الأوربي كثيرا بعد وضع الوثيقة الأوروبية الموحدة وأصبح هدف السوق الأوروبية المشتركة قاب قوسين أو أدنى من التحقق. وبالتالي حان الأوان للقيام بتعديلات على معاهدة روما لمواكبة التطورات العالية الجديدة. ومن هنا كانت معاهدة ماستريخت.

**1.3.I- الأهداف:** في ديسمبر عام 1991 وافقت الدول الأوروبية على إعلان جديد عرف باسم معاهدة ماستريخت (باسم المدينة الهولندية التي وقعت فيها الإتفاقية). ودخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في نوفمبر 1992، وقد حددت المعاهدة أهدافا اقتصادية وسياسية وأمنية تمحورت حول المجالات التالية:

- تحقيق السوق الموحدة والقيام بسياسات مشتركة؛
- القيام بأعمال مشتركة في مجال السياسة الخارجية والأمن المشترك؛
- التعاون في مجالات العدالة والشرطة خدمة للأمن الداخلي؛

إن معاهدة ماستريخت غيرت كثيرا في البناء الأوربي مما استدعى تغيير اسم الجماعة الأوروبية إلى الإتحاد الأوربي (UE)، إذ كانت لها أبعاد شتى. فتوحيد السياسات الاقتصادية يهدف إلى دعم النمو الاقتصادي المضطرب مع المحافظة على البيئة وتوسيع نطاق العمالة والحماية الاجتماعية وهو ما تسعى الإتفاقية إلى تحقيقه عن طريق المنافسة الحرة. لقد دعت الإتفاقية إلى أن تكون سياسات العمل في دول الإتحاد تهدف إلى التأكد من أن سلوك واتجاهات الأجور سواء الإقليمية أو الوطنية متنسقة مع مستويات الإنتاجية، مع الأخذ في الحسبان أن لا يؤدي ذلك إلى ارتفاع كبير في معدلات البطالة.

ويبقى البعد الأهم لمعاهدة ماستريخت هو المتمثل في تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية عبر مراحل:



**2.3.I- مراحل التحول للوحدة النقدية الأوروبية:** لقد كانت الانطلاقة الجديدة للوحدة الأوروبية مع معاهدة ماستريخت عام 1991 تهدف بالأساس إلى قيام وحدة نقدية أوروبية عبر مراحل حددتها كما يلي:

**المرحلة الأولى: من أول يوليو 1990 إلى 1993/12/31:** تمثلت الأهداف الرئيسية في هذه المرحلة في توسيع مجالات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لدول الاتحاد وإشراك عملاتها في نظم التحويل الخاصة بالنظام النقدي الأوروبي لتحقيق مزيد من التقارب.

**المرحلة الثانية: من أول يناير 1994 إلى 1998/12/31 :** تطبق مجموعة من السياسات والبرامج الهادفة إلى تحقيق الشروط والمعايير الاقتصادية الواردة في المعاهدة، ويتم خلال هذه الفترة إنشاء معهد للنقد الأوروبي IME وهو يحل محل لجنة البنوك المركزية وصندوق التعاون النقدي الأوروبي. ويعتبر بمثابة النواة لإنشاء البنك المركزي الأوروبي.

وفي سنة 1996 أقر زعماء الاتحاد شكل العملة (اليورو)، كما تم توقيع اتفاقية الاستقرار في يونيو ومن أهم بنودها فرض عقوبات مالية على الدول الاعضاء 1997 التي لا تحترم معيار عجز الميزانية المسموح به.

**المرحلة الثالثة: من أول يناير 1999 إلى 30 يونيو 2002:** بعد تلبية معايير وشروط ماستريخت تدخل مرحلة تنفيذ الوحدة النقدية، ويتم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية (ESCB) المكون من البنك المركزي الأوروبي وجميع البنوك المركزية للدول المشاركة في الوحدة النقدية، وتنزل الوحدة النقدية للأسواق ابتداء من فاتح يناير 1999 لتتعايش مع العملات الوطنية وإلى غاية 2001/12/31. بعد ذلك يبدأ سحب العملات الوطنية من الأسواق ويستمر إلى غاية 2002/06/30 حينها يحل اليورو محل عملات جميع دول منطقة اليورو، ليصبح العملة المتداولة الوحيدة في المنطقة ابتداء من 2002/07/01.

ويتم تقييم الديون الخارجية جديدة الإصدار لدول الاتحاد النقدي باليورو بهدف تداول العملة في الأسواق العالمية، أما بالنسبة للديون الخارجية القديمة فيجب تحويلها إلى اليورو في الأسواق 1.16 دولار تعادل 3.94 غ.<sup>(8)</sup> إضافة إلى هذا فقد أوردت الاتفاقية بعض التوجهات الخاصة بالقطاع المالي تتعلق بمعايير الانضمام إلى السوق الموحدة والملاءمة المالية وكفاية رأس المال والتوحد المحاسبي.

**II- الإطار التنظيمي والمؤسسي للاتحاد النقدي الأوروبي:** إن التدرج الذي اتبعته أوروبا خلال النصف الثاني من القرن العشرين كان يعمل بالدوام من أجل تدعيم التكامل والاندماج لإقتصادياتها، علما أن الطموح السياسي لتوحيد أوروبا قديم وعميق<sup>(9)</sup>، فالمسار نحو العملة الموحدة تميز بالمصادقية، فهو متدرج وأسسها الإقتصادية متينة. وسنتناول في هذه الفقرة الخطوات التمهيدية للتحول إلى الوحدة النقدية ومزايا ذلك على أوروبا وتقلها في الإقتصاد العالمي قبل أن ننقل في الفقرة الأخيرة إلى آثار الوحدة النقدية الأوروبية على الدول العربية.

**II 1- الخطوات التمهيدية والتنفيذية للتحول إلى نظام اليورو:** جاءت معاهدة ماستريخت بمعايير يتوجب على الدول المترشحة للانضمام إلى الوحدة النقدية أن تستوفيها. وهذه الشروط تهدف إلى خلق تقارب بين إقتصاديات الدول المكونة للاتحاد الأوروبي لضمان قدرتها على مواجهة تحديات النظام الدولي الجديد.

**II 1.1- المعايير:** لقد تأثرت معايير معاهدة ماستريخت بالأوضاع الإقتصادية الأوروبية في بداية التسعينات. فقد وضعت خمسة معايير تتعلق بالسياسات المالية والنقدية المطبقة في إقتصادياتها، إثنان في السياسة المالية الداخلية: نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وثلاثة معايير في السياسة النقدية: معدل التضخم، وسعر الفائدة، وسعر الصرف.

إن الانضمام إلى منطقة اليورو يتطلب أن تكون نسبة التضخم ضعيفة (أقل من 3%) سنويا<sup>(10)</sup> وأن يظل معدل الصرف في إطار الهامش المعهود (15%-) وأن لا يتجاوز عجز الموازنة العامة أكثر من 3% وأن تكون نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي أقل من 60% (بالأسعار الثابتة).





إن معيار السيطرة على التضخم لم يكن تحقيقه صعبا، فقد استطاعت 11 دولة من أصل 15 استيفاء هذا المعيار في العام 1995، كما أن جميع دول الاتحاد، ما عدا اليونان الأخذة في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، قد حققت نجاحات ملموسة بالنسبة إلى خفض معدلات التضخم.

أما بالنسبة لمعيار خفض عجز الموازنة فإن الدول التي لا تحققه سارعت إلى تطبيق سياسات متوسطة الأجل تهدف إلى تقليص العجز (إيطاليا مثلا)، فقد بلغت نسبة العجز لدول الاتحاد مجتمعة 2% ثم 1.7% عامي 1998- 1999.

وبخصوص نسبة الدين فقد تبين بعد توقيع معاهدة ماستريخت أن خمس دول فقط تحقق هذا المعيار، بينما كانت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ترتفع في دول أخرى لتصل إلى 129% في بلجيكا و 103% في إيرلندا و 101% في بريطانيا.

وكانت هذه النسبة على مستوى دول الاتحاد ككل تصل إلى 73% عام 1997. ورغم أن هذه النسبة تزيد على تلك المسموح بها فإننا نلاحظ التقارب التدريجي بين نسبة المعيار والنسبة المسجلة في دول الاتحاد مجتمعة.

- وفيما يتعلق بمعيار سعر الصرف فإن المعاهدة تشترط أن تنتمي الدول لآلية سعر الصرف التي حددتها المعاهدة، والتي تعني استقرار سعر الصرف في حدود معينة. ويظهر من متابعة التقلبات في أسعار صرف عملات الإحدى عشرة دولة المنضمة للوحدة النقدية الأوروبية للعامين 1997 و 1998، إن جميع العملات باستثناء الجنيه الإيرلندي قد انحصرت تحركات أسعارها ضمن الهامش المسموح به حول أسعار الصرف المرجعية.

أما بالنسبة لسعر الفائدة فقد قدر صندوق النقد الدولي<sup>(11)</sup> المتوسط العام لأسعار الفائدة طويلة الأجل لجميع دول الاتحاد الأوروبي بحوالي 6.1% للفترة من فبراير 1997 إلى نهاية 1998 مقابل 7.8% للحد الأعلى المسموح به لهذه الفترة وفقا لمعيار معاهدة ماستريخت.

إن تحقيق المعايير أعلاه يضمن الانضمام إلى منطقة اليورو ويهدف إلى توفير فرصة جيدة لمواجهة أية أزمات غير متوقعة ويزيد في الوقت نفسه من احتمالات نجاح الوحدة النقدية الأوروبية.

## II.2.1 الخطوات التنظيمية والتنفيذية : إن التحول إلى اليورو يمر كما رأينا بمراحل وفقا لمعاهدة ماستريخت.

- خطوات تنفيذية في العام 1998:

يتم خلال هذه الفترة إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي، ويتم أيضا اتخاذ الترتيبات الخاصة بسك الوحدات المعدنية وإصدار أوراق البنكنوت لليورو.

وفي 25 مارس 1998 أعلنت رئاسة المفوضية الأوروبية ومؤسسة النقد الأوروبية عن أسماء إحدى عشرة دولة ستعتمد العملة الأوروبية عند انطلاقها في فاتح يناير 1999. وهذه الدول هي : ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، هولندا، بلجيكا، النمسا، فنلندا، البرتغال، إيرلندا، لوكسمبرغ. وقد تخلفت عن الفوج الأول الدول التالية: السويد والدانمارك واليونان وبريطانيا.

فبالنسبة لليونان فإنها لم تستوف أيا من معايير ماستريخت للتأهل لعضوية الوحدة النقدية، أما السويد والدانمارك فإن شعوبها رفضت إثر استفتاء شعبي الانضمام إلى الوحدة النقدية رغم استيفائها لمعظم معايير التأهيل، أما بريطانيا فإنها من جهة مولعة بعملتها الوطنية (الجنيه الإسترليني الذي صدر في العام 1928) ومن جهة أخرى فإن حكومة المحافظين بقيادة مارغريت تاتشر أعلنت مرارا معارضتها للوحدة الأوروبية بكل أبعادها (الاقتصادية والسياسية والثقافية)، ومع وصول الحكومة العمالية للسلطة عام 1997 تغير موقف بريطانيا كلية من الاتحاد الأوروبي، وأعلنت عن نيتها للانضمام للوحدة الأوروبية بعد عام 2002<sup>(12)</sup>.

## - خطوات انتقالية في الفترة 1999- 2001 :

في 31/12/1998 قام البنك المركزي الأوروبي بإصدار بيان يحدد قيمة اليورو بالعملات الأوروبية واحدة واحدة، كما هو موضح في الجدول رقم (2) أسفله:

| الدولة    | المانيا | فرنسا  | لوكسمبرغ | إيطاليا | هولندا | بلجيكا | إسبانيا | النمسا | إيرلندا | فنلندا | البرتغال |
|-----------|---------|--------|----------|---------|--------|--------|---------|--------|---------|--------|----------|
| العملة    | المارك  | الفرنك | الفرنك   | الليرة  | جيلدن  | الفرنك | ابيزيتا | شيلنج  | الجنيه  | مارك   | الأسكودو |
| يورو واحد | 1.955   | 6.55   | 40.3399  | 1936    | 2.20   | 40.3   | 166.3   | 13.76  | 0.787   | 5.94   | 200.482  |
|           | 83      | 957    |          | 2.      | 371    | 39     | 83      | 03     | 564     | 573    |          |

المصدر: د.فأروق محمود الحمد، مرجع سابق، ص: 74.

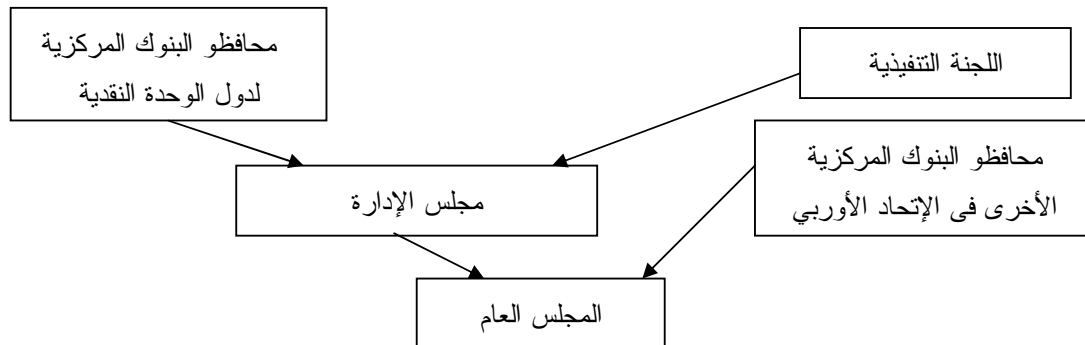


ومن المفيد أن نلاحظ هنا أن هذه الأسعار لا تتباعد كثيرا عن أسعار الإيكون في تلك الأيام، وذلك تقاديا للآثار السلبية على الأموال والودائع وللحيلولة دون أية انحرافات قد يتسبب فيها المضاربون. فلقد تم إصدار وحدات اليورو على أساس يورو واحد بدل كل إيكون، وأصبح اليورو عملة الدول الأعضاء، فهو يحل محل العملات الوطنية وهو الوحدة الحسابية للبنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية لتلك الدول، وخلال هذه المرحلة يستخدم اليورو كعملة حسابية (دفترية)، وبالتالي فهو يستخدم في عمليات التمويل بين البنوك وتجرى كل المعاملات في الأسواق المالية بواسطة اليورو، لكن خلال هذه الفترة لا يلزم المواطنون الأوروبيون باستخدام اليورو ولا يمنعون أيضا من استخدامه "للمنع ولا إلزام"، كما أن تبني العملة الموحدة لا يؤثر على استمرارية التعاقدات والأدوات القانونية الأخرى.

إضافة إلى ذلك فإن فترة الانتقال إلى الوحدة الأوروبية رافقتها مجموعة من التشريعات على مستوى دول الاتحاد، استهدفت ضبط آلية التحول وعدم السماح للمتعاملين الإقتصاديين بالتلاعب، حيث تركزت تلك الإصلاحات أساسا على التعديلات في قانون الشركات وأسواق المال.

**2.II - النظام الأوروبي للبنوك المركزية SEBC :** لقد تأسس معهد النقد الأوروبي عام 1994 ومقره في فرانكفورت بألمانيا ويشرف عليه مجلس إدارة مكون من رئيس المركز ورؤساء البنوك المركزية الوطنية، وقد حل محله البنك المركزي الأوروبي في فاتح يناير 1999. ويتكون النظام الأوروبي للبنوك المركزية من:

- البنك المركزي الأوروبي.
  - البنوك المركزية لجميع دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة.
  - أما نظام اليورو فيتكون من:
  - البنك المركزي الأوروبي.
  - البنوك المركزية لدول منطقة اليورو.
  - ويدير النظام الأوروبي ثلاث هيئات :
  - المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي ويتألف من 6 أشخاص ينتمون جميعا إلى منطقة اليورو.
  - مجلس الإدارة للبنك المركزي الأوروبي (نظام اليورو) ويضم 17 شخصا: المجلس التنفيذي ومحافظو البنوك المركزية الوطنية لمنطقة اليورو.
  - مجلس الإدارة الموسع ويضم 21 عضوا: المجلس التنفيذي ومحافظو البنوك المركزية لدول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة.
- ولتوضيح هذه الهيكلية نقدم المخطط التالي:



**1.2.II - البنك المركزي الأوروبي :** إن البنك المركزي الأوروبي هو الهيئة الأوروبية التي تجسد قراراتها وإجراءاتها الوحدة النقدية الأوروبية. فهو الذي يضع السياسة النقدية للدول المنضمة إلى منطقة اليورو ويلتزم أعضاؤه بتنفيذها.



يتمتع البنك المركزي الأوروبي بشخصية قانونية ورأسمال تعود ملكيته لكل دول الإتحاد الأوروبي ويبلغ 5 مليار دولار موزع " نصفه على أساس نسبة سكان الدولة إلى مجموع سكان الإتحاد لسنة 1996 ، والنصف الثاني على أساس الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى مجمل ناتج الإتحاد الأوروبي للسنوات 1991-1995 وقد جاءت حصص البنوك المركزية لدول الإتحاد الأوروبي في رأسمال البنك المركزي الأوروبي مرتبة بالنسب المئوية كما في الجدول رقم (3) أسفله:

| الدولة  | نسبة المساهمة (%) | الدولة    | نسبة المساهمة (%) |
|---------|-------------------|-----------|-------------------|
| ألمانيا | 24.4096           | السويد    | 2.6580            |
| فرنسا   | 16.8703           | النمسا    | 2.3663            |
| إيطاليا | 14.9616           | اليونان   | 2.0585            |
| إيرلندا | 14.7109           | البرتغال  | 1.925             |
| إسبانيا | 8.8300            | الدانمارك | 1.6573            |
| هولندا  | 4.2796            | فنلندا    | 1.3991            |
| بلجيكا  | 2.8885            | إيرلندا   | 0.8384            |
|         |                   | لكسمبورغ  | 0.1469            |

المصدر: فاروق محمود الحمد، مرجع سابق، ص: 61

ونشير إلى أن أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي يجب أن يكونوا مستقلين، وأن أصوات محافظي البنوك المركزية الوطنية مرجحة بأوزان تبعا لحصص هذه البنوك في رأسمال البنك المركزي فقط عندما يتعلق الأمر بالمواضيع ذات الصبغة الخاصة (سداد رأس المال، توزيع الأرباح...) وفي الحالات الأخرى يتم التصويت على أساس صوت لكل عضو، وصوت الرئيس مرجح.

إن البنك المركزي الأوروبي يشرف على السياسة النقدية والمالية للإتحاد وله الحق في التفويض بإصدار عملات ورقية ونفود معدنية في الإتحاد الأوروبي طبقا لمعاهدة ماستريخت<sup>(13)</sup>

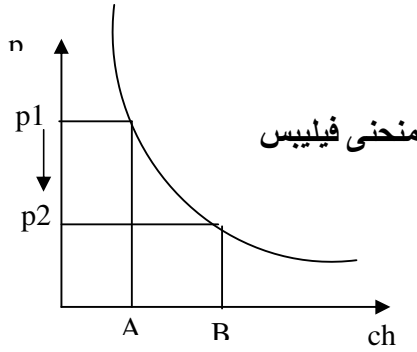
**II.2.2- استقلالية النظام الأوروبي للبنوك :** لقد شكل موضوع استقلالية المؤسسات النقدية الأوروبية عن المؤسسات السياسية والإقتصادية، سواء الوطنية منها أو الأوروبية، موضوعا لجدل سياسي واقتصادي واسع<sup>(14)</sup>.

إن مبدأ استقلالية المؤسسات النقدية الأوروبية يعتبر شرطا لاستقرار الأسعار، وهو ما يحتم تقاضى إجراءات مفاجئة من قبيل تعيين أو إقالة مسؤولي هذه الهيئات. لهذا تحظر تحية أي عضو من مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي من منصبه إلا تحت ظروف خاصة، تتمثل بعدم قدرته على تلبية مستلزمات أداء وظيفته أو ارتكاب خطأ فادح، ولا يتم ذلك إلا من خلال قرار من المحكمة الأوروبية. أما مأمورية أعضاء المجلس فهي 8 سنوات، وبالنسبة للمحافظين فإن فترة تعيينهم 5 سنوات، وهي مدة طويلة تسمح باستقرار المؤسسات. كذلك يحظر على الأعضاء قبول أية توجيهات سياسية من أية جهة كانت. كما يحظر على البنوك المركزية السماح بالسحب على المكشوف وهو ما يمنحها استقلالية مالية.

**II.2.3- السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف:** تنص المادة 5 من معاهدة ماستريخت على أن الهدف الرئيسي للنظام الأوروبي للبنوك هو الحفاظ على استقرار الأسعار<sup>(15)</sup>، كما تنص المعاهدة أيضا على أن دور النظام الأوروبي للبنوك المركزية في تحقيق سياسة المجموعة (النمو، التشغيل...) يجب ألا تمس من هدف استقرار الأسعار.

إن هذه الرؤية تنطلق من فرضية وجود تزايط سلبي بين البطالة والتضخم، على ضوء منحى فيليبس (PHILLIPS) الذي يربط بين معدل البطالة (أفقيا) ومعدل التضخم (عموديا).





الشكل التالي يوضح ذلك  
بين النقطتين A و B تطرح مسألة الخيار بين :  
- تضخم قوي وبطالة ضعيفة في A :  
- تضخم ضعيف وبطالة قوية في B

وقد حذر البعض من أن تركيز البنك المركزي الأوروبي على استقرار الأسعار قد تكون له عواقب وخيمة على البطالة<sup>(16)</sup>

لقد استطاع البنك المركزي الأوروبي أن ينزل وبشكل سلس اليورو إلى الأسواق مما جنب الأسواق المالية كثيرا من الفوضى. لقد توقع البعض أن يرفع البنك المركزي الأوروبي في المرحلة الأولى الفوائد على العملة الموحدة ترغيبا فيها، الشيء الذي لم يحدث مما خلق ارتياحا كبيرا في الأوساط الأوروبية.

**III- تأثيرات اليورو على أوروبا ومحيطها:** إن تأثير قيام الوحدة النقدية الأوروبية ليس فقط على الدول الأعضاء لكنه يؤثر وبدرجات متفاوتة على اقتصاديات العالم كله وخاصة في باقي دول أوروبا والعالم العربي نظرا لتشابك العلاقات الاقتصادية بين هذه المناطق.

**III 1. - المكانة الاقتصادية لليورو في العالم:** إن اليورو يدخل إلى الوجود وأمامه عملة قوية مهيمنة هي الدولار. ومن المتوقع أن يزاحم اليورو الدولار بقوة كعملة احتياط رئيسية<sup>(17)</sup> لكن نجاحه يعتمد إلى حد كبير على قدرة البنك المركزي الأوروبي على صياغة وتطبيق سياسة نقدية رصينة لتقوية مركزه. إضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الأوروبي القوي يشكل دعامة حقيقية لليورو في المنافسة. فمنطقة اليورو تشكل كتلة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية وتتفوق على اليابان كما يوضح ذلك الجدول رقم (4) الموجود أسفله.

إن الوزن الديموغرافي لمنطقة اليورو يجعل منها سوقا كبيرة تفوق السوق الداخلية الأمريكية، كما أن الناتج المحلي الإجمالي للإتحاد الأوروبي والبالغ 8574 مليار دولار يتفوق أيضا على الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي البالغ 7342 في العام 1996 ، أما معدلات النمو المحلي الإجمالي فتبلغ 2.5% في عام 1997 في منطقة اليورو و 3.8% في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما شهد الاقتصاد الياباني تراجعا في معدل النمو الذي بلغ 0.9% في العام المذكور.

أما من حيث هيكل الاقتصاد فإن قطاع الخدمات يستحوذ على 68% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1997 وهي أقل من النسبة المناظرة لها في الولايات المتحدة الأمريكية والبالغة 73% ، وتصل نفس النسبة في اليابان إلى 62%. أما القطاع الصناعي فيشارك بنسبة 30% في توليد الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة اليورو و 31% من الولايات المتحدة الأمريكية. كما تحتفظ دول منطقة اليورو بأكبر احتياطي عالمي من الذهب والعملات الأجنبية وبنسبة تبلغ 20.6% مقابل 8.18% في اليابان و 4.1% في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأخيرا فإن أوروبا الموحدة تستحوذ على 18.6% من إجمالي التجارة العالمية مقابل 16.6% للولايات المتحدة الأمريكية و 8.2% لليابان في العام 1997 .



**جدول رقم(4): مقارنة بين منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية واليابان:**

| اليابان | الولايات المتحدة | منطقة اليورو | الوحدة     | سنة المقارنة | البيان                             |
|---------|------------------|--------------|------------|--------------|------------------------------------|
| 127     | 270              | 292          | مليون      | 1998         | عدد السكان                         |
| 7.7     | 20.0             | 15.0         | %          | 1997         | الحصة من الناتج العالمي            |
| 7.7     | 12.6             | 15.7         | %          | 1997         | الحصة من صادرات العالم             |
| 3663    | 3953             | 4658         | مليار إيکو | 1997         | الإيداعات فى المصارف(نهاية العام)  |
| 2.5     | 3.3              | 3.0          | %          | 1998         | نمو الناتج المحلي الإجمالي         |
| 0.8     | 1.5              | 0.9          | %          | 1998         | ارتفاع أسعار المستهلك(نفسر)        |
| 4.4     | 4.4              | 10.8         | %          | 1998         | نسبة البطالة                       |
| 3.3     | 7.4              | 4.4          | %          | 1998         | نمو العملة (الفصل الثالث)          |
| 0.18    | 5.0              | 3.25         | %          | 1998         | معدل الفائدة للفصل الأخير          |
| 115.6   | 59.3             | 73.8         | %          | 1998         | حصة الدين الإجمالي إلى الناتج      |
| 2.3     | 1.7              | 1.1          | %          | 1997         | حصة رصيد ميزان المدفوعات فى الناتج |

المصدر : فاروق محمود الحمد, مرجع سابق, ص: 52

**III. 2 - مزايا اليورو على الإقتصاد الأوروبي :**

إن مزايا اليورو على دول منطقة اليورو كثيرة ومتنوعة وعلى مستويات متعددة: تجارية ومالية وسياسية. \*التأثير على المبادلات التجارية: إن أهمية العملة الموحدة تتعلق في هذا الجانب بكونها تلغى تكلفة التحويل وتقل من مخاطر الصرف وتشجع الشفافية.

فالقضاء على تكاليف تحويل العملات بعضها إلى بعض هو أولى المزايا التي توفرها العملة (اليورو) سواء بالنسبة للشركات أو بالنسبة للأشخاص العاديين. وقد قدرت مصالح اللجنة الأوروبية أن قيمة تلك التكاليف أكثر من 15 مليار دولار سنويا أي ما نسبته 0.4% من الناتج الداخلي الخام، لكن يجب ألا نهمل أيضا تكاليف التأقلم مع العملة الجديدة، ولكن هذه التكاليف مرحلية وعابرة.

هناك ميزة أخرى تتمثل في إزالة العديد من المخاطر التي تنتج من تذبذب أسعار العملات وهو ما يشكل دعما للأسواق المالية الأوروبية<sup>(18)</sup>.

- التأثير على النظام المالي: إن وجود العملة الموحدة يقضى على الجوانب السلبية لحركة رؤوس الأموال كالمضاربة مثلا. كما أنه يشجع على توحيد أسواق الأدوات المالية من نفس الفئة، وهو ما يسمح بتقليص نفقات التسيير وتوسيع الأسواق، وزيادة كفاءة النظام المصرفي.

- المزايا على السياسات الإقتصادية: إن الوحدة النقدية الأوروبية تلغى التخوف من عجز الميزان التجاري واحتمالات التخفيض التنافسي للعملة وتسمح بنوع من السيادة الوطنية.

فبالنسبة للدولة التي تملك عملتها الوطنية فإن عجز الميزان التجاري يخلق توترات في سوق الصرف. أما في حالة العملة الموحدة فإن الموازين التجارية الخارجية الوطنية تختفي، وتختفي أسواق الصرف الوطنية وبالتالي تتم إزاحة هذا الضغط الخارجي .

كما أن الوحدة النقدية تقضي - داخل منطقة اليورو- على إمكانية تخفيض العملة لأسباب تنافسية مما يفسد المنافسة الحرة ويؤدى إلى اضطراب التدفقات التجارية ويضر بالوئام بين الدول.

وأخيرا فإن دول منطقة اليورو - باستثناء ألمانيا- تستعيد شكلا من سيادتها النقدية بعد أن أفقدها المارك الألماني هذه السيادة خلال الفترة الماضية.



وخلاصة لهذه الفقرة نقول إنه بالإضافة إلى هذه المزايا الكبيرة لليورو فإن البعض يرى أن طريقه ليس مفروشا بالذهب<sup>(19)</sup> إذ أن نجاحه مرهون بعوامل شتى اقتصادية واجتماعية وتاريخية وسياسية، وقد يؤدي ذلك إلى إنشاء سوق سندات لليورو تنافس سوق سندات الدولار والين الياباني.

**III. 3. - تأثيرات اليورو على الاقتصاديات العربية:** من المتوقع أن يؤدي استخدام اليورو إلى نشوء وضع جديد في المنطقة العربية بأسرها ولا سيما في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط التي ترتبط دولها بعلاقات متميزة مع أوروبا، مما قد يؤدي إلى انحسار أهمية الدولار الأمريكي في مجال التجارة والتنمية الاقتصادية، وتتوقف درجة تأثير اليورو على اقتصاديات الدول العربية على مدى أهمية اقتصاد هذه الدولة أوتلك وعلى مدى قربها الجغرافي من أوروبا، نعالج في هذه الفقرة تأثير اليورو على اقتصادات الدول العربية من خلال قطاعات التجارة الخارجية، المصارف، أسعار صرف العملات، الاحتياطات والتدفقات المالية والاستثمارات في الاتجاهين.

#### أولا: التجارة الخارجية:

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي للدول العربية، من حيث أهميته النسبية في الصادرات والواردات على حد سواء. لقد بلغت صادرات الدول العربية إلى أوروبا 41.6 مليار دولار في العام 1996 وهو ما يمثل نسبة 24.9% من إجمالي الصادرات العربية التي وصلت إلى 168.4 مليار دولار في نفس السنة. أي أن ربع الصادرات العربية تتجه إلى أوروبا، رغم الإجراءات الحمائية التي فرضتها أوروبا على النفط المستورد نتيجة لما سمي " ضريبة الكربون " بحجة أن النفط الخام المستورد يشارك في تلويث البيئة، ومن المنتظر أن يزداد حجم الطلب الأوروبي على صادرات الدول النامية – بما فيها الدول العربية- وذلك نتيجة لقوة اليورو من جهة وللانتعاش الاقتصادي المتوقع داخل أسواق دول منطقة اليورو من جهة ثانية.

أما بخصوص الواردات فإن الدول العربية تستورد السلع الاستهلاكية والاستثمارية من أوروبا وبمعدلات متفاوتة، إذ تستورد تونس حوالي 72.2% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي، وتصل نفس النسبة إلى 40.5% في مصر.

وبالنظر إلى إجمالي واردات العالم العربي فإنها وصلت إلى 63.5 مليار دولار عام 1996 وهو ما يمثل نسبة 44.7% من إجمالي الواردات العربية التي بلغت 141.8 مليار دولار. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة قليلا بعد دخول اليورو وما يرافق ذلك من تحسن في شروط التجارة الدولية، فعملية الوحدة النقدية قد تؤدي إلى خفض تكلفة العمل في الوحدة المنتجة مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الأوروبية، وهو عامل مشجع للواردات العربية من أوروبا.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن معاهدة برشلونة للعام 1995 أسست لشراكة أورو متوسطية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط معززة بشراكة تجارية بين بعض الدول العربية والاتحاد الأوروبي كما هو الحال بالنسبة لتونس والجزائر والمغرب التي ترتبط معاملاتها التجارية وبشكل قوي مع أوروبا (ما بين 75% إلى 80% من المعاملات تتم مع الاتحاد الأوروبي).

**ثانيا: المصارف العربية:** إن معظم المصارف العربية تتعامل مع مصارف مراسلة لها في أوروبا، ومن المحتمل بعد إطلاق العملة الأوروبية الموحدة أن تقوم هذه المصارف بإعادة هيكلة حساباتها مما يتلاءم وحاجتها لليورو، وبالتالي تنحو نحو تقليص شبكة المصارف المراسلة والاكتفاء بمصرف مراسل واحد. كما أن المصارف العربية التي تقتصر في نشاطها على دولة أوروبية دون الأخرى ستواجه مشكلة التوسع الإجباري<sup>(20)</sup> في خدماتها لتشمل كل دول منطقة اليورو، هذا إضافة إلى زيادة حدة المنافسة وانخفاض أرباح الكثير من المصارف بسبب ارتفاع تكاليف " الموقع " في بلدان الاتحاد الأوروبي.



**ثالثا: أسعار صرف عملات الدول العربية:** إن نظام صرف العملات ليس موحدًا في العالم العربي، فبعض الدول تنتهج التعويم الحر وبعضها التعويم المدار والبعض الآخر يربط عملاته بسلة من العملات (مثلا سلة حقوق السحب الخاصة) أو بعملة واحدة، ومن المرجح أن تأثير اليورو كعملة ارتكازية على أسعار صرف عملات الدول العربية لن يكون كبيرا خاصة بالنسبة للدول التي تتبنى نظاما مرنا

**رابعا: احتياطات الدول العربية من العملات الأجنبية:** إن أهمية احتياطات الدول العربية من عملات الدول الأوروبية تتفاوت من بلد إلى آخر، فمثلا يمتلك المغرب ما نسبته 76% من احتياطاته بالعملات الأوروبية بينما يمتلك لبنان ما نسبته 4.4% فقط. ومن المناسب أن تعيد معظم المصارف العربية المركزية النظر في تركيبة محافظ احتياطاتها من العملات الأجنبية، وتعتمد إلى تحويل الجزء الموجود من العملات الأوروبية إلى اليورو في الوقت المناسب. كما يجب على البنوك المركزية العربية أن تحدد ضمن احتياطاتها وزنا لليورو يتناسب مع حجم وقوة التجارة الخارجية مع أوروبا، ومن المتوقع أن تتقارب نسبتي الإحتياطي لكل من اليورو والدولار في المنطقة العربية نظرا لتقارب حجم التجارة العربية مع هاتين المنطقتين.

**خامسا: التدفقات المالية والاستثمارات في الاتجاهين:** جاء في دراسة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالقاهرة (منشورة في يوليو 1999) أن الاستثمارات العربية في أوروبا (الناجمة أساسا عن تراكمات الطفرة النفطية في السبعينات) قد بلغت ما بين 620 إلى 675 مليار دولار في نهاية الثمانينات. ومن المتوقع أن تزداد حركة رؤوس الأموال العربية إلى أوروبا لما قد تتيحه عملية إطلاق العملة الموحدة من فرص لهذه الأموال<sup>(21)</sup>. وعلى العكس من ذلك، فإن حركة رؤوس الأموال الأوروبية باتجاه الدول العربية قد تتراجع بعد إطلاق اليورو، وذلك لأن دول الاتحاد ستعمل على تشجيع الاستثمارات داخل دول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى احتمال تراجع حركة القروض والمنح والمعونات التي تقدم للدول العربية.

## خاتمة

بعد استعراضنا لمسيرة الاتحاد ومزاياه وتحدياته بالنسبة للعالم وللدول العربية يبقى الاتحاد النقدي الأوروبي النموذج الفريد المعاصر لكل الكيانات التي تريد التكامل ثم التوحد ويمكن إن نستخلص بعض الدروس وهي:

- 1- الإرادة القوية التي تمتع بها الزعماء الأوروبيون في إزالة كل العوائق التي وقفت في تجسيد حلم الاتحاد إلى واقع ملموس وليس شعارا أجوفا.
- 2- الاعتماد على المرحلية في تنفيذ خطط الاتحاد والعمل على أن تكون كل مرحلة متوجة بأهداف دقيقة تخدم المرحلة التي تليها.
- 3- الإيمان الراسخ بقوة عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى وإن لا مجال للتأخر للوصول للاتحاد مهما كانت التكاليف والتنازلات.
- 4- التركيز بداية على الاتحاد الاقتصادي والنقدي ثم الأمني والسياسي.

وختاما فإن كل الدلائل الاقتصادية تشير إلى أن اليورو أصبح منافسا قويا للدولار، وفي ظل العلاقات التجارية المتشابهة للدول العربية مع الاتحاد الأوروبي ومع توقيع اتفاقيات الشراكة معه فإنه يتعين على الدول العربية أن تعيد النظر في سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية وأسعار صرف عملاتها.

فهل سيكون الاتحاد عاملا محفزا للدول العربية أن تفكر جديا في التنسيق والتعاون الاقتصادي فيما بينها.



### قائمة الهوامش:

- 1 - وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، بيروت 2001، ص488.
- 2 - محمد زكي علي السيد، العلاقة بين اليورو والجنيه المصري، بحث تمهيدي دكتوراه اقتصاد، جامعة القاهرة 2002/2001، ص4.
- 3 - مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص74.
- 4 - رسلان خضور، اليورو: موقعه في النظام النقدي الدولي ومنعكساته على الاقتصاد السوري، سلسلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث للاقتصادية، عدد16، 1999، ص10، 11.
- 5- مروان عطون، أسعار صرف العملات، أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى، الجزائر 1992 . ص172.
- 6- فرج عبد العزيز عزت، اقتصاديات البنوك، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر 2000، ص256.
- 7- Jean-Pierre FAUGERE , L'économie Européenne , Presses Sciences Po et DALLOZ , 1999 . p : 29
- 8 - وزارة الاقتصاد ، العملة الأوروبية وآثارها الاقتصادية ، القاهرة ، يناير 1999 ن ص13، نقلا عن فرج عبد العزيز عزت، مرجع سبق ذكره، ص260.
- 9 - أحمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسن، السياسات الدولية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000، ص:264
- 10 - محسن الخضيرى، اليورو - الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة، مجموعة النيل العربية، 2002، ص 85 .
- 11 - فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية: النشأة والتطور والآثار، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2000 ، ص 41 .
- 12 - فاروق محمود الحمد، مرجع سابق، ص 47.
- 13- محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001، ص156 .
- 14- J.P.FAUGERE , Ouvrage déjà cité , p: 258.
- 15- نفس المرجع السابق، ص: 261.
- 16 - J.P.FAUGERE , Ouvrage déjà cité , p: 264 .
- 17 - محسن الخضيرى، مرجع سابق، ص: 186.
- 18 - فرج عبد العزيز عزت، مرجع سبق ذكره، ص261.
- 19 - فاروق محمود الحمد، مرجع سابق، ص: 85.
- 20 - فاروق محمود الحمد، مرجع سابق، ص: 146 .
- 21 - فاروق محمود الحمد، مرجع سابق، ص: 158 .
- الموقع الإلكتروني: [www.ac-grenoble.fr](http://www.ac-grenoble.fr)